

# مركز «شمس» يدعو لبلورة خطة وطنية لمواجهة مهددات السلم الأهلي في الأراضي الفلسطينية

وقاغل في نشر وتعزيز قيم السلم الأهلي والنماسك المجتمعي والوطنية وثقافة الحوار والاعتدال والتسامح ونبذ العنف، ومحاربة الثقافة الذكورية الداعمة للقتل ولأخذ الحق باليد.

وأوصى مركز شمس، بضرورة مواجهة العنف والكرهية في الخطاب الإعلامي التقليدي والحديث، وذلك بتبني مفاهيم الأمن الإلكتروني، ووضع آلية إزامية لتدريب الإعلاميين على موضوع السلم الأهلي وإقرار ميثاق شرف إعلامي حول السلم الأهلي، داعياً لتشكيل مرصد مدني يعمل على كشف وتبني خطاب الكراهية والتحرير على العنف والترويج له عبر وسائل الإعلام والتصات ووضع خارطة طريق وإستراتيجية وطنية متكاملة بأهداف قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، لتعزيز السلم الأهلي، تشمل للؤسسات الرسمية والأمنية والثقافية والدينية والدينية.

ودعا مركز شمس للعمل من المستوى السياسي على ضمان وصول جهات تنفيذ القانون لكافة الناطق، وتعزيز حضور المؤسسات الرسمية فيها بتفض النظر عن التسميات الجغرافية وفق الاتفاقيات السياسية، والتنسيق مع رموز للجمعيات المحلية بشكل تكاملي. إنشاء لجنة وطنية دائمة للسلم الأهلي والنماسك الاجتماعي، تعمل على صيانة وتعزيز هذه المفاهيم بالشراكة مع المجتمع المدني.

جنين. علي سمودي. دعا مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، الحكومة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الناشئة الاجتماعية للتداعي من أجل بلورة خطة وطنية لمواجهة مهددات السلم الأهلي والنماسك الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، ولواجهة حالة التعصب والتطرف والفيلتان الاجتماعي، وكل الظاهر السلبية التي باتت تشكل خطورة بالغة على التسيج للمجتمع والسلم الأهلي في الأراضي الفلسطينية.

وفي بيان صدر عنه، أشار مركز "شمس"، إلى أنه ينظر بخطورة بالغة إلى ازدياد حالات القتل والشجارات المجتمعية والشروع بالقتل وعمليات الإيذاء، والارتفاع للحوط في معدل الجريمة في العام ٢٠١٩ عن السنوات السابقة، والتي كان آخرها مقتل مواطنة من قرية الطبقة بمحافظة الخليل، ومواطن من الجديرة بمحافظة القدس، ما يعكس الفنان الأمني والعنف وفوضى السلاح التي تهدد البناء المجتمعي برمته، بحيث وصل عدد جرائم القتل إلى (٣٠) جريمة منها جرائم قتل موجهة ضد النساء، والتي تتلاحق بوتيرة متسارعة ولا يفضلها سوى أيام عن بعضها البعض.

وأكد مركز "شمس"، على ضرورة قيام الجهات كافة بدورها من أجل مجتمع فلسطيني ببناء قادر على الصمود والاستمرارية، والخروج من حالة التوصيف والتشخيص والتحليل إلى تقديم الحلول والرؤى فإنه يطرح جملة من التوصيات العاجلة التي تسعى لمعالجة الأسباب ولا تكفي بتلاخ النتائج، وهي: استكمال للظومة التشريعية وتطويرها، بما يحقق الردعين الخاص العام، وإصدار قانون عقوبات فلسطيني حديث وعصري، يحقق مفهوم العدالة الجنائية بشكل غير متحيز ويحارب الجريمة بفعالية، وتعزيز التوجه نحو الوسائل البديلة في حل النزاعات، مثل الوساطة والتحكيم، إضافة لقيام جهات تنفيذ القانون، بدور حاسم في ردع الجريمة وملاحقة مرتكبيها دون تقاعس أو محاباة أو تردد أو تقصير، وتقديم مرتكي الجرائم للعدالة، إصلاح القضاء بشكل شامل، بحيث يصبح قضاءً كفواً يشفافاً نزيهاً خالياً من الفساد، وناجراً محققاً للعدالة الشاملة دون أن يمس ذلك ضمانات التهمين في للحاكمه العادلة، كما لوصت بوقف الحلول العشوائية للتهالونه مع الجريمة والتي لا تعالج الأسباب ولا تعاقب الجناة في كثير من الأحيان وتحتزز ثقافة الإفلات من العقاب، وحضر اختصاص نظر الجرائم بالقضاء النظامي صاحب الصلاحيه الحصريه في إصدار الأحكام القضائية وفق القانون، وشددت على ضبط السلاح غير الشرعي، في الناطق كافة ومعالجة جذية لهذه الآفة وقيام مؤسسات الناشئة الاجتماعية بدور أكبر

صحيفة القدس  
الأحد  
٢٠١٩/١٢/١٥  
ص ٤